محضر اجتماع
مكتب مجلس المستشارين
رقم 167 ليوم الاثنين 02 دجنبر 2013

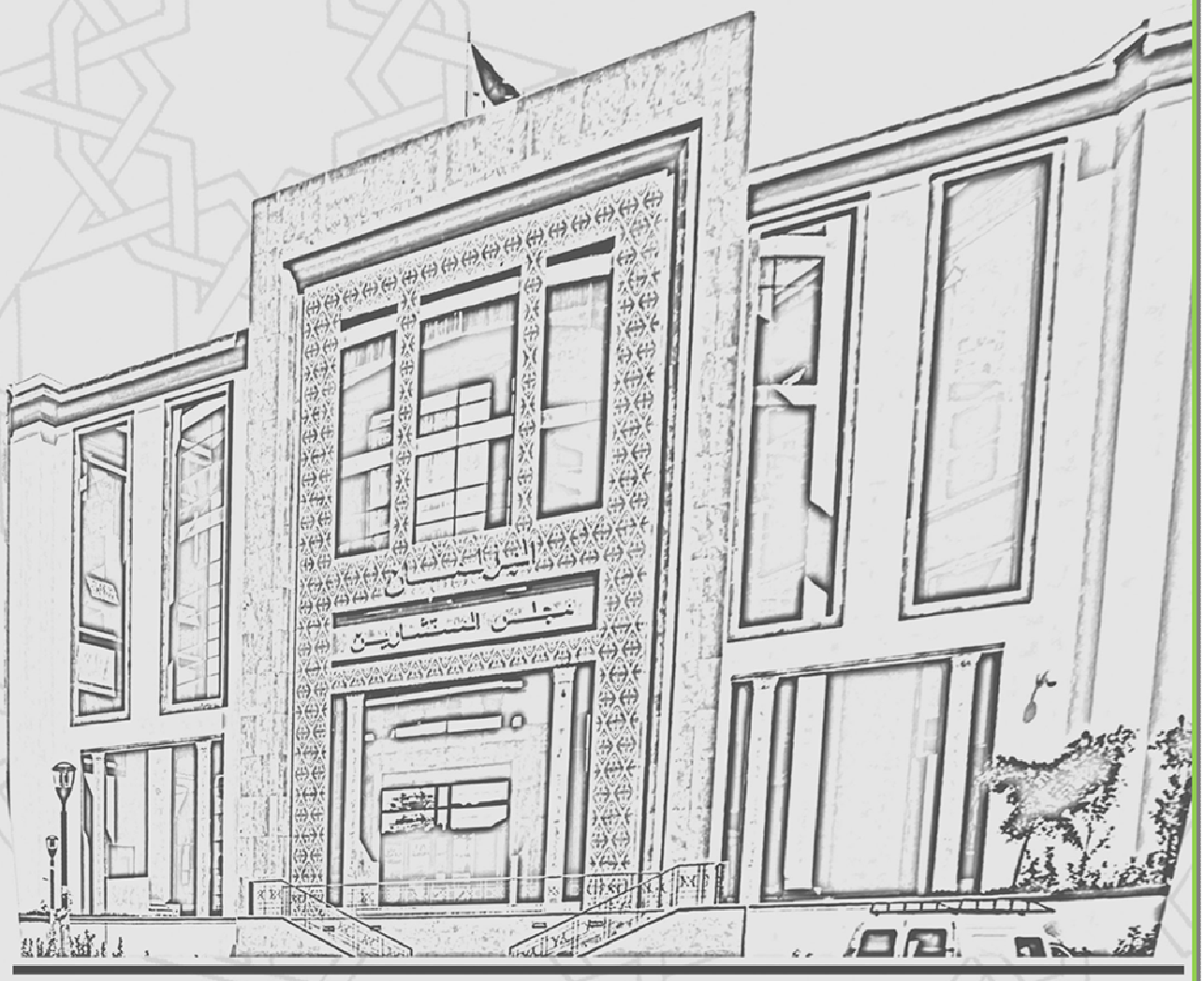

Concep. & Imp. Edit. Bouregreg 05 37 20 75 83

اجتماع المكتب رقم 167
ليوم الاثنين 02 دجنبر 2013

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الاثنين 02 دجنبر 2013 اجتماعا برئاسة رئيس المجلس الدكتور محمد الشيخ بيد الله وحضور الأعضاء السادة:

محمد فضيلي	:	**الخليفة الثاني للرئيس**
لحسن بيجديكن	:	**الخليفة الثالث للرئيس**
شيخ احمدو ادبدا	:	**الخليفة الرابع للرئيس**
عبد الرحمان أشن	:	**الخليفة الخامس للرئيس،**
عادل المعطي	:	**محاسب**
عابد اشكايل	:	**محاسب**
حميد كوسكوس	:	**أمين،**

بعد المصادقة على محضر الاجتماع السابق، وافق المكتب على مشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين التي عرفت تغييرات جوهرية خاصة مايتعلق منها بدعم المخطط الديبلوماسي الذي أقره المكتب مؤخرا.

بعدها حدد المكتب موعد الجلسة الشهرية لتقديم الأجوبة على السياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول "المسألة الاجتماعية في البرامج والسياسات الحكومية" في يوم الأربعاء 11 دجنبر 2013 مؤكدا على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار قرار المحكمة الدستورية الذي صدر مؤخرا في شأن توزيع الحصة الزمنية بين الحكومة والمجلس.

وبالمناسبة حدد المكتب كذلك محور الجلسة المقبلة في موضوع "معضلة الشغل"

في مجال التشريع أخذ المكتب علما بتوصل مجلس النواب بالنصوص القانونية التالية :

- مشروع قانون رقم **49.13** يوافق بموجبه على **اتفاقية المتر المنشئ بموجبها المكتب الدولي للأوزان والمقاييس** (BIPM)، الموقعة بباريس في 20 ماي 1875 والمعدلة في 6 أكتوبر 1921.
- مشروع قانون رقم **23.13** بتغيير وتتميم القانون رقم **17.97** المتعلق **بحماية الملكية الصناعية.**
- مقترح قانون تقدم به مجموعة من السادة النواب عن فريق الأصالة والمعاصرة، الفريق الاشتراكي، فريق التقدم الديمقراطي، الفريق الحركي، الفريق الاستقلالي، فريق الاتحاد الدستوري يرمي إلى **إلغاء عقوبة الإعدام** يقضي بتغيير مقتضيات الفصول 16 و41 و147 و155 و163 و165 و167 و181 و182 و185 و190 و201 و202 و203 و3-218 و7 – 218 و267 و392 و393 و396 و398 و399 و410 و411 و412 و438 و474 و580 و584 و588 و590 و591 من مجموعة القانون الجنائي ومقتضيات الفصول 138 و144 و145 و151 و153 و164 و170 و171 و175 و179 و181 و183 و184 و185 و186 و197 و200 من قانون العدل العسكري وبنسخ مقتضيات الفصول من 601 إلى 607 من **قانون المسطرة الجنائية.**

وجوابا على مراسلة الاتحاد المغربي للشغل حول مشروع قانون التعاضد رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد والتي تطالب فيه هذه النقابة بسحب هذا المشروع أكد المكتب أن عملية السحب يجب أن تخضع لمساطير قانونية يجب احترامها وأنه غير مخول قانونيا للإقدام على هذا الإجراء دون الاحتكام إلى ماهو منصوص عليه في الدستور والنظام الداخلي.

في موضوع الأسئلة الشفهية صادقة المكتب على جدول أعمال جلسة يوم الثلاثاء 03 دجنبر 201 التي سيرأسها الخليفة الثاني للرئيس السيد محمد فضيلي والسيد حميد كوسكوس كأمين للجلسة.

في محور العلاقات الخارجية اطلع المكتب على تقرير السيد رئيس مجلس المستشارين الدكتور محمد الشيخ بيد الله حول مشاركته في الاحتفال بمرور 800 سنة على العلاقات بين المملكة المغربية والمملكة المتحدة الذي أقيم مؤخرا بلندن.

من جانب آخر اطلع المكتب على مراسلة من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون باجتماعات فريق العمل المعني بتطوير البعد الشعبي للعمل البرلماني المشترك ودور البرلمان العربي.

وعلى مراسلة أخرى حول زيارة أعضاء مجموعة الصداقة البرلمانية المشتركة المغربية – البلجيكية إلى المغرب من 6 إلى 8 يناير 2014.

ووافق المكتب على تلبية دعوة من رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري للمشاركة في الملتقى الدولي حول "المشاركة الفعلية والمستدامة للمرأة في المجالس المنتخبة" (الجزائر 10 و 11 دجنبر 2013).

كما اطلع على مراسلة رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية بولندا التي رحب فيها بقيام رئيس مجلس المستشارين بزيارة لبلاده في الفترة الممتدة مابين 8 و 9 يناير 2013.

كما اطلع المكتب على تقرير حول مشاركة وفد عن مجلس المستشارين في أشغال اجتماع اللجنة السياسية والأمن وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، بروكسيل – البرلمان الأوروبي – 7 نونبر 2013. وعلى تقرير حول الندوة الدولية/ الاقتصاد الحضري : المدن التاريخية، مدن الموانئ المنظمة بسبليت كرواتيا يومي 14 و 15 أكتوبر 2013. وتقرير آخر حول مشاركة وفد عن مجلس المستشارين في أشغال ندوة حول : "القضية السورية، وقضية اللاجئين" واجتماع مكتب الجمعية البرلمانية لحوض البحر الأبيض المتوسط. الأردن، مابين 10 – 13 نونبر 2013.

في مجال شؤون السادة المستشارين سجل المكتب اعتذار المستشار عبد الرحيم عماني عن فريق التجمع الوطني للأحرار عن التغيب عن أشغال المجلس لظروف صحية.

من جانب آخر اطلع المكتب على مراسلة من رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار حول ما نشرته بعض الصحف الوطنية في موضوع التغيب خاصة بالنسبة للمستشار عبد القادر سلامة حيث أكد أن ما تم نشره بهذا الخصوص مجانب للصواب باعتبار أن المعني بالأمر دائم الحضور في أشغال المجلس.

وبعد أن اطلع المكتب على تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول تنفيذ قانون المالية والتصريح العام بمطابقة حسابات المحاسبين الفردية للحساب العام للمملكة برسم سنة 2010. وعلى مذكرة واردة من الائتلاف الوطني من أجل اللغة العربية بخصوص "حماية اللغة العربية وتطويرها وتنمية استعمالها"، قرر المكتب إنجاز كتيب ودليل تعريفي حول المجلس قصد تقديمه للزوار.